

## دعا الحكومة لإعلان موقف حازم بمقاطعة ورشة البحرين ورفض نتائجها

## مرزوق الغانم: باسم المجلس أنتقد تكريس الاحتلال الصهيوني وتحميل الدول الخليجية نفقاته عبر ما يسمى صفقة القرن

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة في التاسعة والنصف صباحا، وتلا الايمن العام علام الكندري اسماء الحضور والمعتزين.

الغانم: هذه جلسة خاصة للنظر في المداولة الثانية لتعديلات قانون الجهاز المركزي للمناقصات، من اجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنتج الوطني والمحلي.

بدر الملا: 103، نحن من حقنا تعديل تعديلات قبل 24 ساعة من ذات الجلسة، انما التقارير وصلتنا امس، كالقوانين المهمة الجديدة مثل مراقبي المحاسبات والجامعات الحكومية والحمامة وحقوق المؤلف على سبيل الاستشهاد وهي قوانين تتطلب بحث الاتفاقيات الدولية وسؤال اراء المتخصصين، ونحن سنقدم طلب لارجاع بعض هذه القوانين.

صلاح خورشيد: هناك عشرة تعديلات طرأت، ومنها تعريف المشروع الصغير ليكون المعتمد من قبل صندوق المشروعات الصغيرة بالمادة الاولى، والمادة الثانية احمد الفضل: كان هناك لغط فيما يخص المنتج الوطني ومدى الحماية التي توفرها الدولة له، والفرق بينه وبين المنتج ذو المنشأ الوطني..

خورشيد: نحن عالجنا الامر بشكل مختلف واضفنا المنتج المحلي، ونؤكد ان هناك منتج وطني ومنتج محلي وهي تصل الي الغرض المطلوب،

عبدالله الرومي: مع التقدير للاخوة في اللجنة، صياغة القوانين يجب الاتكون بهذه الصورة من يكون على المؤسسة انشاء وحدة معينة، وهذا الامر يكون بقرارات ولائحة، وهذا كانه تنظيم العمل الاداري بقوانين، وهذا يقيد التغيير باستقلال، وهذه تترك لقرارات ولا تصاغ بقانون، وما عليكم ايراد المبدأ لا الشأن التنظيمي

خورشيد: الوحدة موجودة بالقانون اصلا، ولم تضاف، نحن اضفنا الاختصاص فقط لهذه الوحدة، كما تم تعديل احدي خورشيد: نعتقد ان ال 75 ألف مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولا نعتقد ان بوسعهم الوصول لعمال بسعة 200 ألف دينار، وهذه الاعمال قد يكون مناسب لها مشروعات اكبر من الصغيرة والمتوسطة، وهذا تم بالاتفاق مع اصحاب المشروعات.

عبدالله الكندري: لا يوجد مانع قانوني للنص على 200 الف للامر المباشر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اما دعهم فقط بخصوص الاوامر المباشرة المقررة ب 75 الف نطاقها محدود، وكاتها اقرت على استحياء وليس بإيمان حقيقي لوضع حوافز لاصحاب تلك المشروعات.

البايعين: نرجو رفع السقف الي 200 الف لتحقيق المنفعة المناسبة لاصحاب المشروعات.

عبدالله الرومي: الصيغة القانونية مترابطة وغير سليمة، وماذا لا يتم النص على الاسم الرسمي للجهاز المركزي للمناقصات.

صلاح عاشر: يجب ان يكون المشروع الذي له حق المشاركة غير محصور برأس مال 75 الف، فهناك مشروعات صغيرة من الصندوق ورأسمالها نصف مليون، ثم ماذا عن المشروعات ذات التمويل الخاص.. فهل يحق لها الانتفاع من القانون؟

احمد الفضل: نرجو عدم الخلط بين مبلغ المناقصة ورأسمال المشروع فهذا محل بحثه في قانون صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وزير التجارة: السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سيشمل كل المشروعات سواء الممولة من صندوق المشروعات الصغيرة او تمويل اخر، اي ان التسجيل بالسجل لا علاقة له بمصدر التمويل.

بدر الملا: مسألة المعاملة بالمثل من سيكون عليه عيب اثباتها؟

صلاح خورشيد: ال 75 الف تتعلق بالتعاقد المباشر، اما المواد الأخرى فتعالج التعديلات الأخرى، وكافة المشروعات المعتمدة بالسجل سيكون لها حق التحفيز بغض النظر عن مقدار التمويل سواء من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة او خاص، والمنتج المحلي هو كل ما ينتج في دولة الكويت فقط، والغينا فكرة المعاملة بالمثل واكتفينا بافضلية المنتج المحلي. احمد الفضل: نحن نعتاني من اقتصاد منكمش، ونشكر اللجنة على زيادة افضلية المنتج المحلي بنسبة 20% على اقل الاسعار بدلا من 15% ونرجو من الحكومة الاخذ بالتعديل.

وزير التجارة: موضوع المعاملة بالمثل تثبتتها الجهات الحكومية والاتفاقيات ولن تكون عيب على المناقص باثباتها.

ووافق المجلس بالمداولة الثانية على تعديلات قانون الجهاز المركزي للمناقصات لمنح افضلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنتج المحلي.

الحضور: 49 موافق 47 غير موافق 2 خورشيد: من اهم القوانين التي اقراها المجلس واللجنة، وهي تمثل معالجة مشكلات المنتج المحلي وما يواجهه من اغراق بمناقسة غير شريفة من منتجات أخرى وتصية.

وزير التجارة: هذا القانون بداية جديدة للمشروعات الصغيرة بتوجيه جزء من الانفاق الحكومي لها، لتتوع أنشطة تلك المشروعات وتمساعها وتساعد الاقتصاد الوطني وتنميه.

الفضل: هذه بشرى للمباردين وهناك تعديلات أخرى مقبلة ولزيادة مساهمتك الفعالة في الناتج المحلي الاجمالي. وانتقل المجلس الى مناقشة المداولة الثانية لمناقشة تشريع تنظيم التأمين.

خورشيد: اهم التعديلات تتعلق بتحديد تبعية قطاع التأمين كوحدة ادارية مستقلة لوزير التجارة وبيدر اعمالها لجنة عليا يرأسها رئيس الوحدة، وانشاء هيئة رقابة شرعية، تغليب العقوبات والغرامات، الزام الفروع الاجنبية بذات الالتزامات المالية على الشركات الحولية، حماية حملة الوثائق التأمينية بالحصول على التوعيصات، ونواب الرئيس هم ثلاث اعضاء منفرقين يعيذون برسوم.

الرومي: من اين اتيتم بفكرة انشاء وحدة هل ديوان الخدمة المدنية ينظم ذلك، بل هو ينظم وزارات وادارات، وهذا التفاف على مسألة انشاء هيئة، والهيئات انشأت للمصالح والتكسب، الان عليك فقط وضع ضوابط وتنظيم وهذا يندرج تحت ادارة من ادارات وزارة التجارة، وهذا خطأ جسيم من المجلس والحكومة حين نشأ وحدة خورشيد: الوحدة الادارية المستقلة امر ليس بجديد انما تم العمل به من خلال وحدة التحريات المالية.

الرومي: الخطا لا يقاس بخطا، ووحدة التحريات المالية خطأ واقترت على اثر اتفاقيات، وانا وافض من السابق كمبدأ ان يكون قانون التأمين هيئة او وحدة.. ولا يمكن ان يبرر ذلك عدم قدرة وزارة التجارة على ضبط وتنظيم قطاع التأمين وزير التجارة: نحن نتكلم عن خدمة تقدم لكأكثر من مليون و 800 الف وثيقة تأمين متنوعة، وتدير مليارات الدنانير، والمتخصصين بالتأمين لا يأتون الي وزارة التجارة لقلّة الرواتب، وقطاع التأمين يعتبر ثاني اكبر قطاع مالي بالعالم بعد البنوك، وهذه الوحدة مهمة لتطوير القطاع وتعطي طمأنينة لشركات التأمين واصحاب الوثائق.

محمد الدال: قواعد الحوكمة يجب النص عليها، وتعطي للقانون قوة واعتبار وهي قواعد تتعلق بتزويد الاعمال. وزير التجارة: المادة 186 من قانون

الشركات واضحة بخصوص قواعد حوكمة الشركات وهي تغطي المطلوب واكثر، والمادة 10 تطرّق للامر وان كان بصورة مختلفة عما يريد ايا الاخ الدال.

الدال: للتو الوزير يتحدث عن وحدة لها استقلاليتها من اجل الوصول الي ممارسة افضل، والاستقلالية تتطلب لها نظام قانوني خاص، لذلك قواعد الحوكمة يجب النص عليها كما نص على ذلك في قانون هيئة اسواق المال، والجهات الحكومية عاجزة عن اقرار قواعد الحوكمة والعمل بها.

صفاة الهاشم: انا كنت ضد انشاء قانون هيئة التأمين، لان للحكومة مرسوم بوقف الهيئات لغرض الترشيد، الا انها ناقضت ذلك بابقاء هيئة طباعة القرآن الذي لم يطبع ولا قرآن، نحن نتكلم عن اشراف الوزارة على قطاع التأمين لمنع الحرمة ومختصين لفحص الملازمة المالية لشركات التأمين، وانا مع ابقاء القطاع تحت مظلة وزارة التجارة.

بدر الملا: الحكومة والجنة اخذوا الكثير من الملاحظات وهذا دليل تعاون يشكرون عليه، انما هناك ملاحظات شتى على القانون الذي نسخ من قانون هيئة اسواق المال واجرت عليه بعض التعديلات، وهناك محطات يجب الوقوف عليها ومراجعتها

بدر الملا: الحكومة والجنة اخذوا الكثير من الملاحظات وهذا دليل تعاون يشكرون عليه، انما هناك ملاحظات شتى على القانون الذي نسخ من قانون هيئة اسواق المال واجرت عليه بعض التعديلات، وهناك محطات يجب الوقوف عليها ومراجعتها

خورشيد: دواعي تاسيس الوحدة هو جذب الكفاءات المتخصصة للعمل في هذا المجال لتنظيم نشاط التأمين، وتحت مظلة الديوان ورؤايته لن يجذب القطاع اي كفاءات، والتعديلات نصت على حماية حملة الوثائق، والمادة 55 فيها فقرة اختزلت التظلم ب 7 ايام عمل وهي قصيرة جدا، والمادة 55 الصلاحية بوقف الدعاوى القضائية وهذا اهدار لحقوق المؤمن لهم، والمادة المتعلقة بدمج الأنشطة لراس المال تتطلب المراجعة، والمادة 85 تتعلق بالغاء المعاملات ذات العلاق وهي تهدر حقوق المستفيدين.

خورشيد: دواعي تاسيس الوحدة هو جذب الكفاءات المتخصصة للعمل في هذا المجال لتنظيم نشاط التأمين، وتحت مظلة الديوان ورؤايته لن يجذب القطاع اي كفاءات، والتعديلات نصت على حماية حملة الوثائق، والمادة 55 فيها فقرة اختزلت التظلم ب 7 ايام عمل وهي قصيرة جدا، والمادة 55 الصلاحية بوقف الدعاوى القضائية وهذا اهدار لحقوق المؤمن لهم، والمادة المتعلقة بدمج الأنشطة لراس المال تتطلب المراجعة، والمادة 85 تتعلق بالغاء المعاملات ذات العلاق وهي تهدر حقوق المستفيدين.

خورشيد: دواعي تاسيس الوحدة هو جذب الكفاءات المتخصصة للعمل في هذا المجال لتنظيم نشاط التأمين، وتحت مظلة الديوان ورؤايته لن يجذب القطاع اي كفاءات، والتعديلات نصت على حماية حملة الوثائق، والمادة 55 فيها فقرة اختزلت التظلم ب 7 ايام عمل وهي قصيرة جدا، والمادة 55 الصلاحية بوقف الدعاوى القضائية وهذا اهدار لحقوق المؤمن لهم، والمادة المتعلقة بدمج الأنشطة لراس المال تتطلب المراجعة، والمادة 85 تتعلق بالغاء المعاملات ذات العلاق وهي تهدر حقوق المستفيدين.

خورشيد: دواعي تاسيس الوحدة هو جذب الكفاءات المتخصصة للعمل في هذا المجال لتنظيم نشاط التأمين، وتحت مظلة الديوان ورؤايته لن يجذب القطاع اي كفاءات، والتعديلات نصت على حماية حملة الوثائق، والمادة 55 فيها فقرة اختزلت التظلم ب 7 ايام عمل وهي قصيرة جدا، والمادة 55 الصلاحية بوقف الدعاوى القضائية وهذا اهدار لحقوق المؤمن لهم، والمادة المتعلقة بدمج الأنشطة لراس المال تتطلب المراجعة، والمادة 85 تتعلق بالغاء المعاملات ذات العلاق وهي تهدر حقوق المستفيدين.

بعد المداولة الاولى تم الاخذ بها...

الرومي: المادة 86 يجب ان تلغى ولا داعي لانشاء لجنة لتطلعات يرأسها قاضي لان مسألة التطلعات ينظمها القانون الاداري، وانا اقول للحكومة هل انتم مع كوار مالية؟

✕ ووافق المجلس على ارجاع تقرير تنظيم التأمين الي اللجنة المالية ومناقشته في جلسة الخميس المقبل.

✕ وانتقل المجلس الى مناقشة مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. صالح عاشر: هذا المشروع بقانون اتى كمنتطلب من الامم المتحدة، وله جوانب حفظ الحقوق الادبية والفكرية والمالية، وهو يشجع الانتاج والابداع الابدسي والانساني والفكري والعلمي ومقارنة الكويتيين بدول اسلامية يثبت ضعف هذا الانتاج الكويتي، ولاهمية الموضوع ندعو للثوران بين حق المبتكر والمؤلف وحقوق الدولة، والمبالغ المرصودة لقضايا الفكر والتشجيع والشأن العلمي شيء لا يذكر ولا يشجع، والتدخل الحكومي في القضاء المستعجل هذه الامور لان الابداعية والنشر يعيق الانتاج ويجب وقفه، والاكتفاء بالقرارات القضائية

الدال: هذا قانون مهم ويتطلب تفعيل لمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار



مرزوق الغانم مترئساً للجلسة

والمسوم تكبل الحريات وعلنا بجهد من اجل فقه التكبير، واليوم المبدعين الذين ناتى لاشياء لجنة تطلعات يرأسها قاضي لان مسألة التطلعات ينظمها القانون الاداري، وانا اقول للحكومة هل انتم مع كوار مالية؟

✕ ووافق المجلس على ارجاع تقرير تنظيم التأمين الي اللجنة المالية ومناقشته في جلسة الخميس المقبل.

✕ وانتقل المجلس الى مناقشة مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. صالح عاشر: هذا المشروع بقانون اتى كمنتطلب من الامم المتحدة، وله جوانب حفظ الحقوق الادبية والفكرية والمالية، وهو يشجع الانتاج والابداع الابدسي والانساني والفكري والعلمي ومقارنة الكويتيين بدول اسلامية يثبت ضعف هذا الانتاج الكويتي، ولاهمية الموضوع ندعو للثوران بين حق المبتكر والمؤلف وحقوق الدولة، والمبالغ المرصودة لقضايا الفكر والتشجيع والشأن العلمي شيء لا يذكر ولا يشجع، والتدخل الحكومي في القضاء المستعجل هذه الامور لان الابداعية والنشر يعيق الانتاج ويجب وقفه، والاكتفاء بالقرارات القضائية

الدال: هذا قانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

الفضل: هذا القانون مهم ويتطلب تفعيل للمواكبة العصر والمراجعة، ويجب الاعتبار للحقوق والالتزام الدولية في هذا الامر، ويجب اعادة النظر بالمواد 35 و 36 و 37، ويقترح ان المتعلقة بالقضاء المستعجل هذه الامور لان قاضي الامور الوقتية قد يعيق الانتاج ويضر التنافسية في هذا القطاع الحيوي، والمادة 41 المتعلقة بالسجوق، والابداع والاصدار

قانون حقوق المؤلف.

وعقب عدد من النواب بقولهم ما يبيون يدشون.

ورد الرئيس الغانم قائلا «انا ما اتكلم عن الناس اللي ما تبي تحضر وما تبي المجلس يقر القوانين هذيل معروفين، انا اتكلم عن النواب المحترمين.

وتلا الرئيس مرزوق الغانم بيان صادر عن مجلس الامة موقع من اغلبيية النواب وهي «الكويت كانت مناصرة للفلسطين المحتلة والتطبيع مع الصهاينة مناقض للثوابت الكويتية، وهناك من يريد تحميل الدول الخليجية نفقات تحميل التطبيع.

واضاف «ولما كان المجتمع الكويتي بمختلف اطيافه يقف ضد التطبيع ندعوا الحكومة لاعلان موقف حازم وحاسم لمقاطعة هذا الاجتماع في مؤتمر البحرين لما فيه من تضيق للحقوق العربية والاسلامية لفلسطين المحتلة.

ووافق المجلس على البيان بالاجماع على هذا البيان

بسدوره وقال وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد استمعت الحكومة للبيان وتؤكد بتسكها بالثوابت في دعم القضية الفلسطينية وتقبل بما يقبل به اخوتنا الفلسطينيين، ونأمل ان يجد الاخوة في الولايات الامريكية ان تاخذ بالراكان الاساسية والثوابت الشرعية في ايجاد حل للقضية الفلسطينية.

من جانبه قال النائب عبدالكريم الكندري ان مجلس الامة كلف لجنة الشؤون التشريعية للتأكد من عدم التطبيع مع الكيان الصهيوني، ونؤكد اننا نقف ضد اي محاولة للتطبيع مع الكيان الصهيوني بشكل مباشر او بجرنا للتطبيع معه بشكل غير مباشر. وقال الكندري «نحن دولة صغيرة ولكن سنستمر كبار باتجاه قضايانا العربي والاسلامية.

وقال وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحكومة لا تقبل التشكيك في موافقها وهي واضحة في هذه القضية بالوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني.

بسدوره قال الرئيس مرزوق الغانم ان مواقف الخارجية الكويتية مشرفة والتي تتماشى مع سياسة سمو الامير في الوقوف مع الشرعية الدولية والحق الفلسطيني.

من جانبه قال النائب عبدالوهاب الباطين نحن نعرف مواقف الحكومة تجاه العدو الفلسطيني وليس هناك تشكيك ولكن اليوم هناك موقف شعبي للتاكيد على رفضنا الكامل ومحاولات التطبيع المباشرة وغير المباشرة مع الكيان الصهيوني ونطالب الحكومة بمقاطعة هذا النشاط الذي يحدث بمشراكة الصهاينة.

من جانبه قال النائب احمد الفضل «وزير الخارجية يقول ما تقبل به الفلسطينيون نقبل به ولم يتحدث عن المقاطعة الشاملة طول الطريق ونحن لا نعادي ولا نقف ضد السلام، والعملية ليس عملية كره لا بدل بل في صدق تعديل وضع خاطئ.

من جانبه قال النائب عدنان عبدالصمد ان البيان يمثل رأي المجلس ونحن نقف مع السلام العادل الحقيقي بتحرير كل فلسطين وعاصمتها كل القدس ولا يوجد سلام الا بتحرير فلسطين ودعم المقاومة وبانذ الله ستتحرق فلسطين باقر ب وقت.

من جهته قال النائب خلف محمد الدلال الكويتيين دائما من المدافعين عن حقوق فلسطين والرافضين للتطبيع ونعزز بموقف صاحب السمو الرسمي، والمشاركة في هذا المؤتمر ان يكون مقبول لدى القيادة السياسية ولا الشعب الكويتي.

من ناحيته اكد النائب عبدالله الرومي وقوف المجلس الى جانب الجهود الحكومية بشأن القضية الفلسطينية، ونحن ليس لدينا كراهية ضد جنس من الناس ولكن نطالب بالعدالة وهناك قرارات من الامم المتحدة يجب تطبيقها.

من جهته اكد النائب اسامة الشاهين رفضه لما يسمى بصفقة القرن وهي التخلي عن الحقوق العربية فلسطين وتوطين الفلسطينيين في اراضي عربية اخرى باموال خليجية، وتلك هي قسمة ظالمة.

من جانبه قال النائب خلف دميتري انا كشخص مسلم وعربي لا اتخيل ان تكون القدس عاصمة اسرائيل، ويكفي تدليل وتذليل لاسرائيليين من قبل امريكا ولا يجب التنازل عن شبر واحد.

وجاء في نص القانون كما اقراه المجلس ما يلي:

المادة الاولى: تعدل المرقوم رقم (1) بند المشروع الصغير او المتوسط، وبند المنتج الوطني، والمادة (2) الفقرة الاولى من بند 3، والمادة (5)، والمادة (18) بند 6، والمادة (19) فقرة اولى، والمادة (26)، والمادة (39) بند 2، والمادة (61)، والمادة (62)، والمادة (78)، والمادة (87) وذلك على النحو التالي:

مادة 1: المشروع الصغير او المتوسط: هو المشروع الاقتصادي المعتمد كمشروع صغير او متوسط لدى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.